ردمد ورقي: 2571-9971 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1977- 1999

واقع الزراعة في أفريقيا ورهان الأمن الغذائي المستدام خلال الأزمات الدولية

The reality of agriculture in Africa and the bet of sustainable food security during international crises

لخضر حبيطة*
جامعة عمار ثليجي بالأغواط
La.habita@lagh-univ.dz

تاريخ إرسال المقال: 16/ 08/ 2023 تاريخ قبول المقال: 25/ 08/ 2023 تاريخ نشر المقال: 15/ 09/ 2023

الملخص:

يعد الأمن الغذائي من أكبر التحديات التي تواجه الأمن الانساني في دول أفريقيا، التي تعاني أغلبها من مشكلات الفقر والمجاعة والأوبئة والحروب والنزاعات والتدخلات وغيرها، ليشكل نقص الغذاء تهديدا إضافيا يزيد الضغوط عليها.

إن تحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا يبقى ممكنا، إذا ما حظي قطاع الزراعة بالمكانة التي يستحقها في البرامج الحكومية، رغم المشكلات البيئية والمناخية، وكذا التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، التي أثرت على الامدادات العالمية للغذاء، وتفرض المعطيات الجديدة على الحكومات الأفريقية ضرورة تبني استراتيجيات زراعية تقوم على الاستدامة، لتحقيق الاستقلالية والاكتفاء الغذائي اعتمادا على امكانياتها الزراعية، وتجسيد رهان الأمن الغذائي المستدام.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة، الزراعة، الأمن الغذائي، أفريقيا،الأزمة.

*المؤلف المرسل

ردمد ورقي: 2571-9971 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1977- 1999

Abstract:

Food security is one of the biggest challenges facing human security in African countries, most of which suffer from problems of poverty, famine, epidemics, wars, conflicts, interventions, etc., so that food shortages pose an additional threat that increases pressure on them.
Achieving food security in Africa remains possible, if the agricultural sector gets the place it deserves in government programs, despite the environmental and climatic problems, as well as the economic repercussions of the Corona pandemic and the Russian-Ukrainian war, which affected the global food supply, and the new data imposes on African governments the need to adopt Agricultural strategies based on sustainability, to achieve independence and food sufficiency based on their agricultural capabilities, and to embody the bet of sustainable food security.

Keywords: sustainability, agriculture, food security, Africa, crisis

مقدمة:

تمتلك القارة الأفريقية العديد من المقومات الطبيعية والاقتصادية والزراعية التي يمكن أن تجعلها قطبا اقتصاديا عالميا، وبالرغم من ذلك، فإن الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العديد من دول أفريقيا يتسم بالتعقيد، مع تزايد مشكلات الاضطراب السياسي وعدم الاستقرار، والحروب والنزاعات العرقية والطائفية، والفقر والبطالة والمجاعة والأمراض والأوبئة، وانتشار الإرهاب، والجريمة المنظمة على نطاق واسع، إضافة لتزايد التدخلات الخارجية والتنافس الدولي على ثروات القارة. لكن تبقى مسألة الأمن الغذائي ونقص الغذاء من أكثر القضايا المطروحة على الأجندات الحكومية، والمنظمات الدولية، رغم أنها ليست قضية جديدة، إنما هي أزمة تفاقمت بفعل انعكاسات التردي البيئي والتغير المناخي، الذي يهدد فعليا هامش النشاط الزراعي ويحد منه، وقد كشفت جائحة كورونا عن عمق هذه الأزمة، التي تجلت أكثر مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية مطلع عام 2022، حيث كان لها تداعيات اقتصادية وسياسية خطيرة، تجسدت في ظهور أزمة غذائية وطاقوية سرعان ما أخذت بعدا عالميا، وهو ما تسبب في مزيد من الانهاك لاقتصاديات أفريقيا الهشة.

رغم امتلاك الدول الأفريقية لمقومات زراعية معتبرة، إلا أنها تعاني من عجز غذائي كبير، ومرد ذلك لا يعود إلى المشاكل الداخلية التي تعيشها فحسب، بل كذلك لانتهاجها سياسات اقتصادية وزراعية فاشلة، تتميز في أغلبها بأنماط إنتاج تقليدية لا تتماشى مع التزايد السكاني، وعليه فإن الاستدامة في المجال الزراعي أصبحت ضرورة فرضتها التأثيرات المتسارعة للأزمات الدولية صحيا، وغذائيا، وطاقويا وبيئيا، وتولدت عنها حالة من الصراع المحتدم بين القوى الدولية على النفوذ والهيمنة، وتوحي العديد من المؤشرات الاقتصادية أن القارة السمراء ستكون هي سلة الغذاء العالمي في المستقبل.

إن تحقيق الأمن الغذائي لأفريقيا، يحتاج لتفعيل الآليات وتكثيف جهود الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، والعمل المشترك على مستوى المجموعات الاقتصادية القارية، وزيادة فرص الاستثمار بغية تحقيق الاستمرارية في الإنتاج الزراعي، وتعزيز النظم الغذائية المستدامة، التي تعد ضامنا لحماية البيئة ونظمها الايكولوجية وعدم استنزاف الموارد الطبيعية، وتحقيق أبعاد الاستدامة في شقها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى قدرة الدول الأفريقية على تحقيق تنمية زراعية فعالة وأمن غذائي مستدام في ظل الأزمات الدولية الراهنة؟

تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لتوصيف واقع الزراعة والغذاء في قارة أفريقيا وفهم علاقات التأثر والتأثير بين المتغيرات لا سيما الأزمة الدولية وتداعياتها على الأمن الغذائي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي

تستدعي الدراسة تعريف بعض المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة وهذا من أجل محاولة الإحاطة بجوانبه المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الزراعية المستدامة

لقد أصبح مفهوم الاستدامة يتداول على نطاق واسع في كل المجالات التنموية المرتبطة بالبيئة، ويشير مفهوم الاستدامة Sustaiability من الناحية اللغوية مأخوذة من فعل استدام من استدامة الشيء أي طلب دوامه، والقابلية للدوام والحفظ، ويمكن أن يأخذ هذا المفهوم موقف السكون، بمعنى أن استدامة التنمية يمكن تحقيقها إذا ما تم الحفاظ على مستوى الإنتاج، بينما يتم النظر إلى الاستدامة كموقف

ديناميكي يعكس الاحتياجات المتغيرة والمتزايدة للسكان[1]. أما من الناحية الاصطلاحية فيمكن استنباطه من تعريف ومنهجية لجنة بروتلاند التي عرفت الاستدامة على أنها:" الارتباط المتبادل ما بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث لا يمكن إعداد أو تطبيق أية استراتيجية أو سياسة مستدامة بدون دمج هذه المكونات معا"[2]. كما أن الاستدامة تتطلب كذلك رؤية شمولية للتنمية الانسانية وقراءة استشرافية لجميع عناصرها لضمان احتياجات الأجيال القادمة والتعاون بين مختلف الفواعل لإيجاد الحلول الناجعة[3]. وتعرف الاستدامة كذلك بأنها:"استجابة التنوع الحيوي بجميع عناصره في مواجهة المتطلبات المتزايدة للسكان، كاستخدام الموارد المتاحة لتحقيق التنمية الشاملة بمستويات معيشة عالية، وفي ذات الوقت تتضمن الاستدامة صيانة الموارد الحية وضمان استمرار إنتاجيتها للأجيال القادمة"[4].

إن الزراعة المستدامة لابد أن تكون محور اهتمامات السياسات العامة للدولة، ليس فقط بسبب ارتباطها بأهداف الإنتاج والتنمية المستدامة ولكن كذلك الحفاظ على النظم البيئية والتنوع الإيكولوجي وحماية البيئة التي تعتبر هي الضامن الوحيد لتحقيق الاستدامة في كل المجالات، وعليه فإن استراتيجية التنمية الزراعية كسبيل لتحقيق الأمن الغذائي وتعظيم الموارد الزراعية والإنتاج الزراعي فهي في ذات الوقت تحافظ على الموارد وتحميها من التلوث والتدهور والاعتداء، وهو ما يعني أن استراتيجية الزراعة المستدامة يجب أن تحقق هدفين رئيسيين هما زيادة المنتوج الزراعي، وتخفيض الآثار السلبية على الموارد الزراعية، وهو أمر لا يتحقق إلا من خلال تبني سياسات هادفة تمنع الممارسات الزراعية الغير مستدامة[5]. وبما أن الهدف الأساسي للتنمية الزراعية هو زيادة الإنتاج، فإن هذا الهدف محكوم بقدرة النظم

---

[1] فروحات حدة،"الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر" مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح بورقلة،العدد12، 2012، ص151.

[2] عمار علي عربي، التسويق السياحي ومتطلبات الحفاظ على البيئة: نظرة شمولية في ضوء فلسفة الإستدامة، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد.03، 2009، ص45.

[3] وحيد الجنعاعي، دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ مفهوم التجارة البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ورقة بحث مقدمة غلى المؤتمر العربي الخامس حول المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تونس، سبتمبر 2006، ص15.

[4] **حنان سفيان**، دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الذاتي الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص: إدارة الأعمال الاستراتيجية والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011،ص22.

[5] غربي فوزية، التنمية الزراعية المستدامة وإشكالية الأمن الغذائي بالجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، المجلد ب، العدد.31،جوان 2009، ص.06.

البيئية، وإلا فإن النظام البيئي سينهار برمته ويندثر معه تحدي الاستدامة الزراعية التي تسعى أساسا للحفاظ على الموارد الزراعية وعلى البيئة وتراعي الاحتياجات الإنسانية الغذائية والصحية وغيرها.

هناك العديد من التعريفات للزراعة المستدامة أو التواصلية، فقد عرفها مركز النظم الزراعية المتكاملة(CIAS) أنها:" النظم المزرعية والسياسات الحكومية التي من شأنها تنمية وتطوير التأثيرات الإيجابية الطويلة الأجل لما يلي: الأريحية الزراعية، الجودة البيئية، كفاية الغذاء وجودته، القدرة على الشراء، وزيادة حيوية الأسر الريفية والمجتمع الزراعي"[1]. أما المنظمة العالمية للزراعة والغذاء FAO فعرفت الزراعة المستدامة بأنها:" الإدارة الناجحة للموارد الزراعية التي تسعى للحفاظ على الموارد الطبيعية لتلبية احتياجات الأجيال الحالية، والوفاء باحتياجات الأجيال القادمة، مع المحافظة على البيئة وترشيد استهلاك الموارد الزراعية، وهذا سيوفر بدوره توفير منتجات زراعية صحية وآمنة خالية من المواد الكيماوية الضارة"[2]. كما تعرف التنمية الزراعية المستدامة بانها:" الإدارة الناجحة للموارد الزراعية للوفاء بالاحتياجات المتغيرة ومن بين أهداف التنمية الزراعية المستدامة نذكر ما يلي[3]:

- تحقيق الأمن الغذائي وتأسيس الحق في غذاء صحي ومتوازن؛
- المساهمة في التنمية الاقتصادية؛
- توفير العملة الاجنبية من خلال زيادة الصادرات؛
- التخطيط للمستقبل وهذا لتلبية حاجيات الأجيال القادمة؛
- المحافظة على الثروة المائية؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية الموجودة.

المطلب الثاني: مفهوم السياسة الزراعية

تعتبر السياسة الزراعية أحد مجالات السياسة الاقتصادية للدولة، حيث تمثل مجموعة من الأساليب والإجراءات والقواعد التي من خلالها تحقق الأهداف المحددة، حيث تعمل على إحداث تغييرات جذرية

[1] حنان سفيان، مرجع سابق، ص38.

[2] بن زايد ريم، واقع التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام في الوطن العربي، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، المجلد12،العدد01، ص47.

[3] السيد إبراهيم مصطفى وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص225.

ونوعية على بنية القطاع الزراعي، من خلال المؤشرات التي تتناول التركيب المحصولي، والفن الإنتاجي وهيكل الصادرات الزراعية وغيرها، كما تمثل السياسات الزراعية مجالا لتدخل الدولة في القطاع الزراعي لتحقيق أهداف معينة[1].

إن السياسة الزراعية لا تتحقق إلا من خلال مجموعة تشريعات وإجراءات متكاملة تتخذها الدولة مع مساهمة بعض الخواص من أجل تحقيق أهداف محددة تكون ضمن خطط التنمية الزراعية، وتسعى هذه الأهداف في مجملها إلى التشجيع على زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة عائدات الصادرات ومضاعفة الجهود لسد الفجوة بين إنتاج الغذاء والطلب المتزايد عليه، ويتطلب تحقيق هذه الأهداف من الدولة القيام بمساعدة المزراعين لتجاوز المعوقات والصعوبات، وتحقيق الموازنة بين العديد من الأهداف المختلفة[2].وتؤثر السياسات الزراعية في عرض السلع الزراعية وكذا الطلب عليها من خلال مجموعة من الأدوات التي تؤثر على تخصيص الموارد واستخدامها وتعمل على تغيير بنية القطاع الزراعي لتحقيق نموه وتطوره بما يتوافق مع توجهات السياسة العامة في الدول النامية[3].

المطلب الثالث: مفهوم الأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي من اكثر القضايا المطروحة عالميا لارتباطه بحاجيات الانسان الغذائية، وهناك العديد من التعريفات لهذا المفهوم من بينها أنه:" قدرة المجتمع على توفير حاجياته من الغذاء على المدى البعيد كما ونوعا وبأسعار مناسبة للدخل الفردي فيه". وعليه فإن الهدف ليس فقط توفير الحاجيات الغذائية بل كذلك ضمان الموارد الطبيعية اللازمة مع توفير مناصب شغل كافية تسمح للفرد من خلال دخله بتغطية نفقات غذائه، وعليه فالأمن الغذائي يقوم على الاستمرارية في توفير السلع الغذائية كما ونوعا، وأيضا توفير مناصب الشغل لتحقيق استقرار الدخل الفردي الكافي[4]."تعريف منظمة الفاو التي ترى أن

[1] عبد القادر بابا وعابد عدة، السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي بالبيض، المجلد03، العدد04، جوان2017، ص73.

[2] محمد مصطفى سالت، التنمية الزراعية ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح، أطروحة دكتوراه في العلوم الزراعية تخصص اقتصاد زراعي، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، جامعة بسكرة، 2017، ص77.

[3] المرجع نفسه، ص.77.

[4] برابح زيان وسونة عبد القادر، التنمية الزراعية المستدامة كاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس بالمدية، المجلد 06، العدد 02، جوان2020، ص56.

الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع كافة البشر في جميع الأوقات على فرص الحصول من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية كما ونوعا وسليمة ومغذية وتلبي الحاجات التغذوية والأذواق الغذائية لكي يعيشوا حياة صحية وكريمة"، أما البنك الدولي فيربط الأمن الغذائي بامكانية حصول أفراد المجتمع على الغذاء الكافي الذي يتطلبه نشاطهم وصحتهم في كل الأوقات"[1].

ومن باب تجنب التداخل الحاصل بين المفاهيم، وجب التمييز بين الأمن الغذائي وبعض المفاهيم الاخرى كالاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية، فالاول يقصد به تحقيق الدولة لحاجياتها من الغذاء بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية وبما تمتلكه من موارد طبيعية وبشرية، أي توفير المواد الاستهلاكية بالقدر الكافي لجميع السكان دون الاستيراد من الخارج[2]. أما الفجوة الغذائية فهي عبارة عن التعبير الكمي لمشكلة الغذاء الناجمة عن عدم قدرة الطاقات المحلية في توفير الكميات المطلوبة من لسد الاحتياجات الغذائية والتي يتم تغطيتها عن طريق الاستيراد، أي أنها مقدار الفرق بين الإنتاج الذاتي وبين الحاجيات الغذائية الموجهة للاستهلاك[3].

المطلب الرابع: مفهوم الأزمة الدولية

ظهر مفهوم الازمة لاول مرة في حقل العلوم الطبية وسرعان ما توسع وانتقل الى حقول معرفية اخرى ليصبح مفهوما عاما وشاملا، من الناحية اللغوية كلمة أزمة لها معنى الضيق والشدة،وكلمة ازمة باللغة الانجليزية هي Asthma وتعني نفس المفهوم الطبي، ورغم استخدام ادبيات بحوث السلام كلمة Crisis إلا أن المعنى الطبي لمضمون الكلمة بقي غالبا، ويعرف معهد ويبستر Webster الأزمة بأنها:"نقطة تحول نحو الأفضل أو الأسوء وهي لحظة حاسمة ووقت عصيب وصل الى مرحلة حرجة". وتعرف كذلك بأنها:""خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام كله ويهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها".وتعرف كذلك على أنها:"حدث مفاجئ وغير متوقع يؤدي الى صعوبة التعامل معه، ومن ثم

[1] قرينات محمد، التنمية الزراعية في الجزائر والأمن الغذائي، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالجزائر، المجلد 09، العدد 01، 2012، ص72.

[2] برابح زيان وسونة عبد القادر، مرجع سابق، ص57.

[3] حنان سفيان، مرجع سابق، ص29.

ضرورة البحث عن وسائل وطرق لإدارته بشكل يحد من آثاره السلبية"[1]. وعلى مستوى المدلول الواسع للكلمة، فهي تبرز كنتيجة حتمية لخلل في بنية او مؤسسة ما، أو نتيجة لتضارب وتناقض القرارات المتخذة، وتعبر عن الاضطراب وعدم الاستقرار الذي يلحق بالنشاطات البشرية المختلفة والمرتبطة بالاقتصاد والادارة والسياسة وعلم النفس، وغالبا ما يرافق الأزمة مناخ من التوتر والارتباك، نتيجة لما تخلفه الضغوط النفسية وتشتت الافكار وقلة المعلومات، وتفرض الازمة على صانع القرار سرعة اتخاذ قرارات حاسمة وسريعة من اجل تجاوز تكاليف الاضرار المادية أو البشرية المحتملة. ويمكن التمييز بين الأزمة والصراع والنزاع اللذان يتضمنان قدرا من التصادم في المواقف والمصالح بين قوى معينة[2].وعموما تتميز الأزمة بمجموعة من الخصائص أبرزها[3]:

- عنصر المفاجأة: بحيث يكون الحدث مباغتا، محدثا حالة من الارتباك الذي يؤثر على نمط الحياة المعتاد، ويحدث خللا في هياكل النظام نتيجة التوتر الذي خلفته الأزمة؛
- عنصر الوقت:حيث أن الوقت المتاح يشكل عامل ضغط على صانع القرار لاتخاذ قرارات حاسمة وسريعة بالتزامن مع تزايد تأثيرات الأزمة وهو ما يفقده القدرة على استيعابها؛
- عنصر المعلومة: حيث أن توفر المعلومات الكافية أثناء الأزمة عامل حاسم لاتخاذ القرارات المناسبة؛
- عنصر التهديد المادي والبشري: حيث تشكل الأزمة تهديدا مباشرا للنظام العام ماديا وبشريا مثل أزمة كورونا.

أما الأزمة الدولية فيختلف تعريفها على حسب مستوى التحليل فأصحاب الاتجاه النسقي الذي يمثله كينيث بولدنج وكورال بيل وتشارلز ماكليلاند وغيرهم، يركزون على الهيكل التنظيمي يربطون الأزمة الدولية بالنسق العام وإبراز العلاقة بينها وبين النظام الدولي وتأثيرها على تطوره، فالأزمة الدولية بالنسبة

[1] علاء عبد الحفيظ، الأزمات السياسية الدولية: المفهوم–الأنواع– الإدارة، المعهد المصري للدراسات،2020/04/17، بتاريخ 2023/01/08، 10:30 سا، على الموقع:
https://eipss-eg.org

[2] لكريني إدريس، دور المعلومات والاتصال في إدارة الأزمات الدولية، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، المجلد 02،العدد05، 2014، ص 10.

[3] الحفيان نورة، السياسات الدولية وإدارة أزمة كورونا: تجارب وخبرات، المعهد المصري للدراسات، 2020/11/09، بتاريخ 2023/01/09، 17:00 سا، على الموقع:
https://eipss-eg.org

لهذه المدرسة هي نتيجة حتمية للتفاعلات بين الدول من خلال سياق التطور التدريجي للأحداث الدولية[1]. وتعرف كورال بيل الأزمة الدولية بأنها:"نقطة تحول Turning Point في طبيعة العلاقات بين اطراف ما، حيث ترتفع الصراعات الى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات بين الدول، ويرى تشارلز ماكليلاند أن الأزمة هي نوع خاص من التغيير الجوهري في نمط العلاقات بين أطراف صراع ما[2].

أما أصحاب منهج صنع القرار فيركزون في تعريفهم للأزمة على حالة التهديد المفاجئ أو الآني لأهداف حيوية يعتبرها صانع القرار ضمن مدركات نابعة من النسق العقيدي حيث يرون أن للأزمة تأثيرا على وظيفة صنع القرار على اعتبار أنها حدث مفاجئ لوحدة صنع القرار ومن أبرز رواد هذا الاتجاه(هولستي، جيمس روبنسون، تشارلس هيرمان، هيرمان كاهن)، أما المدرسة التوفيقية فقد جمعت بين أفكار الاتجاهين السابقين(النظم وصنع القرار) والتي يمثلها مايكل بريتشر واري اوفري[3].

المبحث الثاني: جيوسياسية القارة الأفريقية:المقومات الطبيعية والامكانيات الاقتصادية

تعتبر القارة الافريقية قارة غنية بالنظر لما تمتلكه من ثروات طبيعية وتنوع بيئي يمكن أن يجعلها قوة اقتصادية إذا ما تم حوكمة السياسات الاقتصادية واستغلال الموارد بطريقة عقلانية ومن بين مقوماتها:

المطلب الأول: المقومات البشرية

تتوسط أفريقيا قارات العالم القديم، وهي ثاني أكبر القارات مساحة حيث تبلغ حوالي 30 مليون كم²، ويقدر عدد سكان القارة بحسب إحصائيات 2022 حوالي 1.421 مليار نسمة، أي بنسبة 17.8٪ من سكان العالم الذي بلغ 08 مليارات نسمة، ومن المتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم 9.752 مليار نسمة

[1] الربيعي غيث سفاح متعب وقحطان حسين طاهر، ماهية الأزمة الدولية..دراسة في الإطار النظري، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، المجلد 22، العدد 42. 2011، ص 141.

[2] خليل عرنوس سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، نوفمبر 2011، بتاريخ 2023/01/10،على الساعة 14:00 سا، على الرابط:
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_9059DF7E.pdf

[3] الربيعي غيث وقحطان حسين، مرجع سابق. ص 143.

عام 2050 بنسبة زيادة سكانية قدرها 1.752 مليار نسمة مقارنة بعدد سكان العالم عام 2022، ومن الملاحظ أن الزيادة السكانية في قارة أفريقيا وحدها ستمثل الجزء الأكبر في الزيادة السكانية العالمية المتوقعة خلال الفترة(2022–2050)، ووفقا لتوزيع سكان العالم عام 2050 حسب القارات فيتوقع أن تمثل القارة الأفريقية نسبة 25.4٪ من سكان العالم مقابل17.8٪ خلال سنة 2022 المنقضية، وهو ما يمثل مؤشرا على ارتفاع النمو السكاني للقارة مقارنة بقارات العالم الأخرى التي من المتوقع أنها ستشهد انخفاضا في معدل النمو السكاني خلال نفس الفترة[1].

أما سكانيا فتتنوع الأجناس البشرية والعرقية، حيث يمثل الزنوج غالبية السكان بنسبة 70٪ من التعداد الإجمالي، ورغم شساعة المساحة التي تبلغ كثافتها السكانية 22 نسمة /كم²، إلا أن هذه الكثافة في الأراضي الزراعية تصل إلى163نسمة/كم²، ومتوسط معدل الزيادة السكانية يصل إلى 2.9٪ سنويا.

المطلب الثاني: الثروات الطبيعية والطاقوية

تعد أفريقيا قارة غنية حيث تحوز على اكثر من 10٪ من الاحتياطات العالمية من النفط، ويوجد في القارة أكثر من ثلث جميع احتياطيات الكوبالت المعروفة[2]. كما توجد بها أكبر الاحتياطات العالمية من الماس والبلاتين واليورانيوم، كما تعد مصدرا لنحو 30٪ من الاحتياطات العالمية من المعادن، ونحو8٪ من الغاز الطبيعي في العالم، كما تمتلك 40٪ من الذهب العالمي، ونحو 90٪ من الكروم والبلاتين[3].

كما تتميز أفريقيا بامتلاكها لثروة غابية هائلة حيث تساهم صناعة الأخشاب بـــــــ 6٪ من إجمالي الناتج المحلي للقارة الافريقية، وتتوفر على أخشاب ذات جودة عالية تتركز في كل من أفريقيا الوسطى والجابون والكونغو والكاميرون، ويتم تصديرها بكميات معتبرة الى الاتحاد الاوربي واليابان وغيرها، أما

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بجمهورية مصر العربية، 17.8٪ نسبة سكان أفريقيا من سكان العالم خلال 2022 2022/11/19، بتاريخ 2023/01/11، 22:20 سا، على الموقع: https://www.sis.gov.eg

[2] راوية توفيق، القارة الافريقية، مركز الجزيرة للدراسات، 2004/10/30، بتاريخ 2023/01/10، 18:20سا، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9

[3] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عملنا في أفريقيا، بتاريخ 2023/01/11، 11:45 سا، على الرابط:
https://www.unep.org/ar/regions/africa/mlna-fy-afryqya

في المجال البحري فتتوفر القارة على مخزون هائل من الثروة السمكية حيث يتم إنتاج 4.5 مليون طن من الأسماك في منطقة غرب أفريقيا[1].

المطلب الثالث: القدرات الزراعية والمائية

تمتلك القارة الأفريقية إمكانات هائلة في المجال الزراعي، فمساحة القارة تتفوق على مساحة الولايات المتحدة والصين واليابان والهند وكامل أوربا، وتعد الزراعة من أهم الأنشطة الاقتصادية في القارة، حيث توفر العمل لنحو ثلثي القوة العاملة، كما تشكل نسبة 30 إلى 60٪ من الناتج الاجمالي المحلي في الدول الأفريقية، ونحو 30٪ من قيمة الصادرات، وتبلغ مساحة الاراضي الزراعية 630 مليون هكتار أي ما يعادل نسبة 21٪ من المساحة الاجمالية لقارة أفريقيا، و25٪ من مساحة الاراضي الزراعية على مستوى العالم، وتنتج فقط 10٪ من الغذاء العالمي، ويعتمد نصف سكانها على النشاط الزراعي الذي يمثل 30٪ من الناتج المحلي، وتحوز أفريقيا على 60٪ من الأراضي غير المزروعة عالميا، ولم يتم استغلال سوى 6٪ منها فقط[2]. أما فيما يخص الموارد المائية فيبلغ متوسط سقوط الأمطار فيها سنويا 738 مم، وبإجمالي22.3 ألف كم³، مع معدلات تبخر عالية تصل إلى 80٪، كما وتشكل الموارد المائية نحو20٪ من إجمالي كمية الأمطار(71٪ منها وسط وغرب القارة)، وتبلغ كمية المياه السطحية المتجددة 4050 مليار م³ وهو ما يساوي 90٪ من المياه السطحية العالمية. وتمتلك أفريقيا العديد من مصادر المياه كالأنهار، ومن بينها[3]:

- نهر النيل وهو أطول نهر في العالم بمسافة تصل إلى 6650 كلم.

[1] سماح خالد زهران، أفريقيا إمكانيات وتحديات، يناير2021، بتاريخ 2023/01/12، 09:25 سا، على الرابط:
https://misj.journals.ekb.eg/article_138232_9a4d6aef24e059d8da09c68524e4e22e.pdf

[2] محمد صالح عمر، يوم الغذاء العالمي...لماذا أفريقيا قارة غنية وأهلها جائعون، الجزيرة نت، 2022/10/16، بتاريخ 2023/01/13، 10:50 سا، على الموقع:
https://www.aljazeera.net

[3] بومجوط مولاي، المؤهلات الاقتصادية للقارة الأفريقية، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الوادي، المجلد 04، العدد 01، 2021، ص530-531.

– نهر الكونغو وهو تاسع أطول نهر في العالم والثاني بعد النيل بطول يصل إلى 4474 كلم ومساحة حوضه تبلغ 3.457.000 كم² وهو ثاني أكبر حوض في العالم بعد الأمازون.

– نهر النيجر يعد ثالث أطول نهر في القارة الأفريقية والثالث عشر عالميا يبلغ طوله 4183 كلم وتبلغ مساحة حوضه 2.273.946 كم².

– نهر الزامبيزي: وهو رابع أطول نهر في أفريقيا ويبلغ طوله 2574 كلم، وتبلغ مساحة حوضه 1.390.000 كم².

– نهر كاساي: وهو أحد روافد نهر الكونغو طوله 2153 كلم.

– نهر الاورانج: يسير من منبعه إلى مصبه في المحيط الأطلسي عبر الجهة الجنوبية لجنوب أفريقيا ويبلغ طوله 2100كلم.

– نهر السنيغال: يقع في غرب أفريقيا، يبلغ طوله 1790 كلم، وتبلغ مساحة حوضه340.000 كم².

أما فيما يخص البحيرات فمن بين ما تمتلكه القارة الأفريقية بحيرة فيكتوريا التي ينبع منها نهر النيل وتعد أكبر بحيرة في أفريقيا حيث تبلغ مساحتها69.485 كم²، وتنتمي إلى سلسلة البحيرات العظمى، تم تأتي بحيرة تانجانيقا التي تبلغ مساحتها32.900كم²، ويبلغ عمقها 1470كم، وتمتد من الشمال إلى الجنوب على مسافة 680 كلم، إضافة إلى بحيرات أخرى كبحيرة تانا التي ينبع منها النيل الأزرق طولها 84 كم وعرضها 66 كم، وبحيرة تشاد التي تقع في وسط أفريقيا جنوب الصحراء.

كما تمتلك القارة مصادر كبيرة من المياه الجوفية خاصة في الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب، والتي تحتوي على كميات ضخمة من المياه رغم قحالة أراضيها، وتوجد هذه المياه فوق صخور جوفية تسمى الصخور القاعدة أو صخور الركيزة، حيث تعتبر مكاشف هذه الصخور مصدرا لتغذية المستودعات الجوفيه بالمياه[1].

أما فيما يتعلق بالثروة الحيوانية والمراعي فإن أفريقيا تحتوي على منطقتين متميزتين في الحياة الحيوانية وهما المنطقة الشمالية والشمالية الغربية بما فيها منطقة الصحراء الكبرى، والمنطقة الاثيوبية، وتتميز هذه المناطق بانتشار الأغنام والماعز والخيول والجمال، كما تعرف المنطقة الاثيوبية وجود مجموعات كبيرة ومتنوعة من الجيوانات والطيور، وعموما فإن القارة الأفريقية تحتوي على 29٪ من الماعز في

[1] المرجع نفسه، ص531.

العالم(أكثر من 500 مليون رأس)، 16٪ من الأبقار(240 مليون رأس)،8٪ دواجن(1.5 بليون)،3٪ خنزير(25 مليون)[1].

المبحث الثالث: واقع الزراعة في أفريقيا: المشاكل والفرص والتحديات

يعيش ثلثا سكان القارة الأفريقية على الزراعة، وتساهم بحوالي20 إلى 60٪ من إجمالي الناتج القومي لكل دولة أفريقية، كما أن التنوع البيئي والمناخي يجعل القارة مؤهلة للإنتاج الزراعي، ففي المناطق الاستوائية يتم زراعة القهوة والأناناس والكاكاو والنخيل وفي مناطق السافانا يتم إنتاج البطيخ والفول السوداني والفلفل، ويتم في مناطق الصحراء زرع التمور والبلح والقطن، وفي حوض البحر الأبيض المتوسط يتم زراعة الطماطم والموالح والزيتون والخضروات، ويشكل قطاع الزراعة محور اقتصاديات غالبية الدول الأفريقية، ويتوفر على 60٪ من مجموع العمالة، ورغم ذلك فإن الإنتاج الزراعي لم يتمكن من مواكبة التزايد السكاني المستمر خلال السنوات الأخيرة، حيث يعاني أزيد من 200 مليون نسمة في القارة من سوء التغذية، يستوطن منهم 194 مليون نسمة جنوب الصحراء، وتعتمد أفريقيا بشكل كبير على استيراد الغذاء، والمعونات الغذائية الخارجية، بالنظر لعدة أسباب كعدم استغلال الكثير من الأراضي الصالحة للزراعة، وانخفاض إنتاجية الأراضي المزروعة لعدم تطبيق أساليب الزراعة الحديثة، وعدم استخدام نظم الري، حيث تعتمد القارة بنسبة 4٪ فقط من الزراعة المروية والباقي زراعة مطرية[2].

المطلب الأول: الإنتاج الزراعي ومسألة الغذاء

إن مسألة تطوير القطاع الزراعي والنهوض به قضية جوهرية لمحاربة الجوع والتقليل من آثار الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، وتقدر منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، أن 75٪ من النمو

[1] عباس محمد شراقي، الموارد الطبيعية في أفريقيا: الفرص والإمكانيات ومصالح دول الخليج، مركز الخليج للأبحاث،2016/06/28، 14/ 2023/01، 12:15 ساء، على الرابط:
https://araa.sa/index.php?view=article&id=3812:2016-06-28-12-12-10&Itemid=172&option=com_content

[2] المرجع نفسه.

المتوقع في إنتاج المحاصيل في القارة الأفريقية في منطقة جنوب الصحراء خلال الثلاثين عاما القادمة ستبلغ إنتاجيته 62٪، وكثافة محصولية أعلى تقدر بـــ13٪، إضافة إلى توسع الأراضي الصالحة للزراعة، والذي يمثل النسبة المتبقية(25٪)، وهذا طبعا لن يتحقق إلا من خلال تنمية الأراضي والقطاع المائي، مع العلم أن غالبية المناطق المروية تعتمد على المياه الجوفية أو نظم ري تقليدية تعتمد على ضخ مياه الأنهار، وفي هذا الإطار فإن عمليات نقل المياه من المجاري الرئيسية إلى الأراضي الزراعية يعتبر عائقا كبيرا لدى صغار الفلاحين لتحسين إنتاجيتهم الزراعية، وبالتالي فإن اختيار أنظمة ري منخفضة التكاليف وفعالة إلى جانب تطبيق تقنيات الري يعد مدخلا مهما لتحسين الإنتاجية والمحاصيل الزراعية[1].

وفي ذات السياق ، قدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن حوالي 346 مليون شخص في القارة الأفريقية يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وهو ما يعني أن ربع سكان القارة لا يملكون ما يكفيهم من الطعام، وأن 27 مليون شخص يعانون الجوع، ووصل عددهم إلى 38 مليون شخص بنهاية عام 2022. وتعرضت منطقة الساحل لأسوء موجة جفاف من أكثر من عقد، وهو ما أرغم 10.5 مليون شخص للدخول في دائرة الجوع وسوء التغذية خصوصا فئة الأطفال.كما توقع صندوق النقد الدولي ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية في جنوب الصحراء الأفريقية بنسبة 12.2٪ خلال عام 2022 المنقضي، وهو أعلى معدل منذ نحو عقدين من الزمان، كما ارتفعت أسعار المواد في بعض البدان الأفريقية بنسبة 40٪ كإثيوبيا، وفي البعض 50٪ مثل كينيا، وزادات أسعار القمح بنسبة 63٪، كما تراجعت القدرة الشرائية بنسبة 40٪، أما عن الأسباب المؤدية إلى أزمة الغذاء في القارة الافريقية فهناك العديد منها بين عوامل داخلية وأخرى خارجية وأخرى متعلقة بالتغيرات المناخية، حيث كشفت دراسة أميركية أن الحرارة في أفريقيا ارتفعت بمقدار ثلاث درجات مئوية، وهو ما سيؤثر على قدرة الدول الأفريقية في المواءمة بين احتياجات السكان وتحقيق الاكتفاء الذاتي، كما لفتت الدراسة أنه بحلول عام 2075، فإن الإنتاج الغذائي في أفريقيا سيصبح كافيا لإطعام 1.35 مليار نسمة فقط من بين 3.5 مليارات وهو العدد المتوقع لتعداد القارة في ذلك العام.

[1] أسد سروار قريشي، التوسع في تقنيات الري محدودة النطاق لتحسين الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء، المركز الدولي للزراعة الملحية، يوليو2020، بتاريخ 2023/01/15، 16:10 سا، على الرابط:
https://www.biosaline.org/ar/projects/altws-fy-tqnyat-alry-mhdwdt-alntaq-lthsyn-alamn-alghdhayy-fy-afryqya-jnwb-alshra

ردمد ورقي: 2571-9971 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1977- 1999

المطلب الثاني: أسباب تراجع النشاط الزراعي في قارة أفريقيا

هناك العديد من الأسباب والعوامل التي أثرت سلبا على النشاط الزراعي في القارة الأفريقية ومن بينها[1]:

- تدهور الأراضي الزراعية بسبب عوامل التعرية، وملوحة الأرض، وضعف البنية التحتية، وسوء تخزين المحاصيل الزراعية، وانتشار الأمراض النباتية، إضافة لضعف التسويق والاتصالات؛
- تزايد الصراعات والنزاعات، حيث يعيش 60٪ في مناطق النزاع وأغلبهم ينتمي للقارة الافريقية؛
- التغيرات المناخية التي أثرت على المحاصيل الزراعية، وقلصت فرص توفير الغذاء، حيث تفيد الدراسات بأن تغير المناخ سيخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 15٪ بحلول عام 2030، وهو ما يعني أن 100 مليون شخص إضافي سيواجهون الفقر بنهاية هذا العقد؛
- جائحة كورونا وما خلفته من آثار اقتصادية مدمرة على القارة الأفريقية؛
- سوء التخطيط الاقتصادي، والاهتمام بالمحاصيل النقدية على حساب المحاصيل الغذائية؛
- موجة الجفاف الكبيرة التي عرفتها منطقة شرق أفريقيا والتي لم تشهدها منذ 50 عاما، وتهدد 15 مليون شخصا بالمجاعة.

إضافة إلى أسباب أخرى لانعدام الأمن الغذائي في أفريقيا، أثرت سلبا على مصادر العيش، وجعلتها غير مستدامة وقيدت حصول السكان على الأغذية الكافية بصفة مستمرة. حيث تعتمد أغلب دول أفريقيا على زراعة المحاصيل النقدية الموجهة للتصدير كالبن والكاكاو والموز والقطن، رغم أن الواقع الغذائي يستوجب الاعتماد على زراعة الحبوب والبقول الجافة لتحقيق أمنها الغذائي، والاستغناء عن طلب المساعدات الخارجية، ومواجهة خطر المجاعة التي قضت على ملايين من سكان القارة، وغياب استراتيجية زراعية حقيقية عند صناع القرار الأفارقة، وتبعية أغلبهم لخدمة أنظمة أمبريالية كانت بالأمس القريب دولا استعمارية، حيث أن سياساتهم الزراعية المنتهجة لم تخل من الخضوع للغرب، ولا تزال العديد من الدول الأفريقية تنتج محاصيلا زراعية كان ينتجها المستعمر، مما يفسر التبعية الاقتصادية والزراعية التي تحدد أسعار الصادرات الزراعية الأفريقية، وتفرض موادا استهلاكية بأسعار مكلفة[2].

[1] محمد صالح عمر، مرجع سابق.

[2] بومجوط مولاي، مرجع سابق، ص532.

المبحث الثالث: آفاق الأمن الغذائي لأفريقيا في ظل الأزمات العالمية الراهنة

عرف الاقتصاد العالمي منذ مطلع عام 2020 هزات اقتصادية عنيفة خلفتها أزمة كوفيد-19 المستجد، وما كاد العالم يتعافى من آثارها السلبية مطلع عام 2022، حتى اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية التي تسببت في تذبذب الامدادات الغذائية والطاقوية في العالم، وزاد التضخم وارتفعت الأسعار بشكل خيالي، وتقلصت حركة السياحة العالمية، مما تسبب في حالة من الشك وعدم اليقين في قدرة الأسواق الدولية على تغطية الاحتياجات العالمية من النفط والغاز ومن المواد الغذائية .

لقد كان لأزمة كورونا والحرب الروسية -الأوكرانية تداعيات خطيرة ليس فقط على أفريقيا، بل أصبح الأمن الدولي مهددا، في ظل غياب أي أفق لحل سياسي لوقف الحرب مع تزايد الاستقطاب بين الشرق والغرب، يوحي باحتمالات قيام حرب عالمية تهدد الجميع.

لقد شكلت روسيا وأوكرانيا لوحدهما 25٪ من الإنتاج العالمي للقمح والحبوب، ويتم استيراد حوالي 85٪ من امدادات القمح الأفريقية[1]. وفي ظل هذه الأجواء المضطربة تزايدت أسعار الغذاء المحلية عالميا، وتظهر المعلومات الخاصة بالفترة ما بين سبتمبر- ديسمبر 2022 ارتفاع معدلات التضخم في جميع الدول منخفضة ومتوسطة الدخل بما فيها الدول الأفريقية، وتجاوز في بعضها عتبة 5٪، كما ارتفعت نسبة الدول المرتفعة الدخل التي شهدت ارتفاعا في تضخم أسعار المواد الغذائية بلغ 87.3٪. إلى غاية 13 ديسمبر 2022 ظلت أسعار المنتجات الزراعية والحبوب والصادرات مستقرة نسبيا، وأشار تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في ديسمبر 2022 إلى أنه من المتوقع أن تظل أسعار الغذاء العالمية مرتفعة بسبب الحرب الروسية وتكاليف الطاقة والأحوال الجوية، وأدت الأسعار القياسية إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي، وزيادة المشاكل والاحتجاجات الاجتماعية، كما تزايد الضغط على ميزانيات الدول التي تعتمد على استيراد الغذاء[2].

كما تضاعفت أسعار الأسمدة في العالم عما كانت عليه نهاية 2021 بنسبة 30٪ و4٪ لكل من اليوريا والفوسفات، وهما مكونان رئيسيان للأسمدة، وتعتبر روسيا من أكبر مصدري الأسمدة عالميا، وسيدفع التزايد المستمر لأسعار الأسمدة إلى استغناء المزارعين عن شرائها، وهو ما سيسبب تراجعا في

[1] هيئة الأمم المتحدة، انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا: ربع سكان القارة ليس لديه ما يكفي من الطعام، 2022/07/12، بتاريخ 2023/01/16، 11:10 سا، على الرابط:
https://news.un.org/ar/story/2022/07/1106622

[2] البنك الدولي، تحديث الأمن الغذائي: استجابة البنك الدولي لتزايد انعدام الأمن الغذائي، بتاريخ 2023/01/17، 20:45 سا، على الرابط:
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security-update

المحاصيل مستقبلا، سيضر ليس فقط بالنظم الغذائية الأفريقية التي تعتمد على النشاط الزراعي لإطعام مواطنيها بل كذلك في إدارة اقتصاداتها، حيث ستضطر إلى تخصيص ميزانيات إضافية لاستيراد الغذاء والطاقة، ما ستنجر عنه مشاكل إضافية متعلقة بالديون وعدم الاستقرار السياسي[1].

المطلب الأول: تداعيات أزمة كوفيد-19

شكلت أزمة كورونا صدمة مزدوجة على اقتصادات الدول الأفريقية من حيث التأثير على العرض أو الإنتاج، خصوصا أسعار المواد الأولية ومعدلات الطلب الخارجي عليها، أو تأثيرها على الطلب المحلي والخارجي من حيث التأثير على التدفقات النقدية والاستثمار، ومعدلات الاستهلاك المحلي، وتدفقات التجارة الخارجية[2] . ومع تخفيف اجراءات الغلق التي تسبب بها كوفيد-19 واستئناف النشاط الاقتصادي العالمي، شهدت اقتصاديات الدول الأفريقية ارتفاعا محسوسا في معدل النمو الاقتصادي خلال عام 2021 حيث بلغ المعدل 3.5٪ جنوب الصحراء حسب تقديرات البنك الدولي، و3.7٪ حسب صندوق النقد الدولي، ويرجع هذا التحسن إلى الزيادة في أسعار السلع الأولية، وارتفاع معدلات الطلب العالمي عليها، إلا أن التحورات الجديدة لكوفيد-19 لا سيما الأميكرون وسرعة انتشاره عجل بعودة الاجراءات الوقائية في عدة دول، وأثر على سلاسل الامداد العالمية، وارتفاع معدلات التضخم[3].

المطلب الثاني: الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها

تستورد أفريقيا نحو 50٪ من واردات القمح من روسيا وأوكرانيا، وتمثل هذه النسبة نصف التجارة بين أفريقيا وأوكرانيا والتي تبلغ 4.5 مليار دولار، ونحو 90٪ من تجارتها مع روسيا والمقدرة بـــ 04 مليارات دولار حسب إحصائيات بنك التنمية الأفريقي، حيث أنه بعد أسبوع من بداية التدخل العسكري

[1] المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية دراية، الآثار الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية على الدول الأفريقية: التهديدات والفرص، 2022/09/18، بتاريخ 2023/01/21، 21:45 سا، : https://draya-eg.org

[2] الباجوري سمر، أفريقيا في عالم الأزمات: ما بين التعافي من أزمة كوفيد-19 وانعكاسات الصراع الروسي الأوكراني، متابعات أفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد 25، 2022، ص26.

[3] المرجع نفسه، ص26.

الروسي على أوكرانيا، ارتفعت أسعار الحبوب في أغلب الدول الأفريقية بنسبة 25٪ في الأسابيع الأولى من بداية الحرب، كما ارتفعت أسعار الأسمدة بنسبة 300٪، وهو ما صعب زراعة ما يكفي من القمح والذرة والأرز والمحاصيل الأخرى[1].

إن خطر الحرب الروسية الأوكرانية على القارة الأفريقية كان بالأساس في تهديد الامدادات الغذائية، التي نتج عنها ارتفاع خيالي لأسعار المنتجات، على اعتبار روسيا وأوكرانيا تمثلان 30٪ من إجمالي الصادرات العالمية للقمح، و14٪ من إجمالي صادرات الذرة، وأزيد من 58٪ من صادرات عباد الشمس العالمية، فخطر الحرب هذه لا يؤثر فقط على واردات الحبوب لقارة أفريقيا، بل يهدد الأمن الغذائي في كامل القارة، حيث أصبح عشرات الملايين من الأفارقة يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، وأزمة كوفيد-19، والتغيرات المناخية، وارتفاع أسعار السلع بثلاثة أضعاف منذ عام 2020، وهو ما سبب الجوع لأزيد من 50 مليون أفريقي في دول منطقة شرق أفريقيا ودول منطقة الساحل، وقلص إنتاج الحبوب في القارة الأفريقية بنحو 30 مليون طن[2].

المطلب الثاني: آفاق تحقيق الأمن الغذائي المستدام في أفريقيا في إطار الجهود الدولية

بناءا على خطة الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الانمائية للألفية والتنمية المستدامة والتي تتضمن محاربة الفقر والجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية الصحية وتعزيز الزراعة المستدامة، فقد كانت هناك العديد من جهود المنظمات الدولية لتحقيق هذه المقاصد في أفريقيا. فقد أوضح البنك الدولي عن استعداده لتقديم المساعدة للدول الأفريقية ومساندة الإنتاج المحلي والتسويق التجاري للأغذية الزراعية، وإدارة المخاطر الزراعية والاحتياطات الغذائية في الدول التي تتعرض لصدمات من حيث زيادة تكاليف الطاقة أو الأسمدة، أو عوامل أخرى متعلقة بالجفاف والتغير المناخي، واستعداد البنك لتوسيع برامج الحماية الاجتماعية الموجهة للتغذية. وإصلاح أنظمة الدعم والأمن الغذائي، ورصد المعاملات التجارية، وإدارة المخاطر الزراعية[3]. كما يساعد برنامج تعزيز قدرة أنظمة الغذاء على الصمود في شرق وجنوب أفريقيا بتكلفة قدرها2.3 مليار دولار دول المنطقتين على تعزيز قدرة نظمها الغذائية على الصمود، وسيعزز

[1] محمد صالح عمر، مرجع سابق.
[2] المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية دراية، مرجع سابق.
[3] المرجع نفسه.

البرنامج جهود الاستجابة المشتركة بين الوكالات لأزمة الغذاء، لتحقيق الإنتاج الزراعي وزيادة قدرة أنظمة الغذاء على الصمود، والتنمية المستدامة للموارد الطبيعية[1].

كما يعمل بنك التنمية الأفريقي على تمويل العجز الغذائي الناجم عن تبعات الحرب الروسية الأوكرانية بوضع خطة قيمتها مليار دولار لتعزيز إنتاج القمح، وتفادي أزمة الغذاء المحتملة وهذا بمساعدة 40 مليون مزارع في أفريقيا، والاستفادة من التقنيات المقاومة للتغيرات المناخية، وزيادة إنتاج محصول الحبوب الغذائية المختلفة التي تقاوم وتتحمل التغيرات المناخية[2]. وبحسب الدراسات فإنه بحلول عام 2030 يمكن لقطاع الزراعة والصناعات الغذائية في أفريقيا إنشاء سوق قيمتها 1000 مليار دولار في حال إذا ما استغلت الموارد المائية في الزراعة بطريقة مثلى[3].

الخاتمة:

لا يزال أمام الحكومات الأفريقية عمل كبير لتحقيق الأمن الغذائي لشعوبها، ولن يكون لها خيار سوى الانخراط في مساعي اقتصادية فعالة لتجسيد أهداف الألفية للتنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة، وفي مقدمتها القضاء على الفقر والجوع في أفريقيا، وعليها تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء كمرحلة أولى، ثم السعي تدريجيا لتحقيق استدامة أمنها الغذائي، من خلال تبني سياسات زراعية مستدامة تراعي الاعتبارات البيئية، والاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة، بشكل يمكنها من تجاوز الآثار الاقتصادية السلبية التي خلفتها ولا تزال تخلفها الأزمات الدولية كجائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية الحالية، وعلى دول القارة الأفريقية ضرورة التعجيل في تعزيز نموها الاقتصادي، وتحرير التجارة من خلال إنشاء مناطق للتجارة الحرة، وتشجيع التبادلات التجارية البينية خصوصا في مجال السلع الغذائية والمنتجات الزراعية، والتركيز على النهوض بالقطاع الزراعي باعتباره قطاعا استراتيجيا وحيويا لكسب رهان الأمن الغذائي في المستقبل، ومن خلال ما سبق، فقد تم التوصل للنتائج التالية:

- ضعف البنية الزراعية في أفريقيا واتسام المحاصيل الزراعية بالظرفية والمحدودية.

[1] البنك الدولي، مرجع سابق.

[2] محمد صالح عمر، مرجع سابق.

[3] موسوعة التكامل الاقتصادي العربي الإفريقي، لماذا أفريقيا هي سلة الغذاء العالمي؟،موقع إسلام ون لاين، بتاريخ 2023/01/24، 19:15 سا:

https://islamonline.net

- عدم توفر التقنيات الزراعية والتكنولوجيا الحديثة في المجال الزراعي.
- ضعف الانتاج الزراعي في افريقيا من حيث الكمية ومعايير الجودة والسلامة الصحية.
- ضعف التصنيع الغذائي وقلة اليد العاملة المؤهلة وارتفاع التكاليف مما يؤثر على التنافسية.
- ارتهان الاحتياجات الغذائية للدول الأفريقية للاستيراد الخارجي والتبعية الغذائية.
- تزايد حدة انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا حسب المؤشرات العالمية بفعل الأزمات الدولية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا:الكتب

1. السيد إبراهيم مصطفى وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007

ثانيا:الرسائل والمذكرات

2. حنان سفيان، دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الذاتي الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص: إدارة الأعمال الاستراتيجية والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011
3. محمد مصطفى سالت، التنمية الزراعية ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح،أطروحة دكتوراه في العلوم الزراعية تخصص اقتصاد زراعي، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، جامعة بسكرة، 2017

ثالثا:المقالات

4. الباجوري سمر، أفريقيا في عالم الأزمات: ما بين التعافي من أزمة كوفيد-19 وانعكاسات الصراع الروسي الأوكراني، متابعات أفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد 25، 2022
5. برابح زيان وسونة عبد القادر، التنمية الزراعية المستدامة كاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس بالمدية، المجلد 06، العدد 02، 2020
6. بن زايد ريم، واقع التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام في الوطن العربي، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، المجلد12،العدد01

7. بومجوط مولاي، المؤهلات الاقتصادية للقارة الأفريقية، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الوادي، المجلد 04، العدد 01، 2021
8. الربيعي غيث سفاح متعب وقحطان حسين طاهر، ماهية الأزمة الدولية..دراسة في الإطار النظري، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، المجلد 22، العدد 42. 2011
9. عبد القادر بابا وعابد عدة، السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي بالبيض، المجلد 03، العدد 04، جوان 2017
10. عمار علي عربي، التسويق السياحي ومتطلبات الحفاظ على البيئة: نظرة شمولية في ضوء فلسفة الإستدامة، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد.03، 2009
11. غربي فوزية،"التنمية الزراعية المستدامة وإشكالية الأمن الغذائي بالجزائر،"مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري بقسنطينة، المجلد ب، العدد.31،جوان 2009
12. فروحات حدة،"الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر" مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح بورقلة،العدد 12، 2012
13. قرينات محمد، التنمية الزراعية في الجزائر والأمن الغذائي، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالجزائر، المجلد 09، العدد 01، 2012
14. لكريني إدريس، دور المعلومات والاتصال في إدارة الأزمات الدولية، رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المجلد 02،العدد05، 2014

رابعا: أشغال الملتقيات

15. الجنعاعي وحيد، دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ مفهوم التجارة البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ورقة بحث مقدمة غلى المؤتمر العربي الخامس حول المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تونس، سبتمبر 2006.

خامسا:المواقع الإلكترونية

16.البنك الدولي، تحديث الأمن الغذائي: استجابة البنك الدولي لتزايد انعدام الأمن الغذائي، على الرابط:
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security-update

17. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عملنا في أفريقيا، على الرابط:
https://www.unep.org/ar/regions/africa/mlna-fy-afryqya
18. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بجمهورية مصر العربية، 17.8٪ نسبة سكان أفريقيا من سكان العالم خلال 2022 2022/11/19، على الموقع: https://www.sis.gov.eg
19. الحفيان نورة، السياسات الدولية وإدارة أزمة كورونا: تجارب وخبرات، المعهد المصري للدراسات، 2020/11/09، على الموقع:
https://eipss-eg.org
20. خليل عرنوس سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، نوفمبر 2011، على الرابط:
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_9059DF7E.pdf
21. راوية توفيق، القارة الأفريقية، مركز الجزيرة للدراسات، 2004/10/30، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9
22.علاء عبد الحفيظ، الأزمات السياسية الدولية: المفهوم–الأنواع– الإدارة، المعهد المصري للدراسات،2020/04/17، على الموقع: https://eipss-eg.org
23. سماح خالد زهران، أفريقيا إمكانيات وتحديات، يناير2021، على الرابط:
https://misj.journals.ekb.eg/article_138232_9a4d6aef24e059d8da09c68524e4e22e.pdf
24. محمد صالح عمر، يوم الغذاء العالمي...لماذا أفريقيا قارة غنية وأهلها جائعون، الجزيرة نت، 2022/10/16، على الموقع: https://www.aljazeera.net
25.موسوعة التكامل الاقتصادي العربي الإفريقي، لماذا أفريقيا هي سلة الغذاء العالمي؟،موقع إسلام أون لاين، على الموقع:
https://islamonline.net.26
27. المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية دراية، الآثار الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية على الدول الأفريقية: التهديدات والفرص، 2022/09/18: https://draya-eg.org
28. عباس محمد شراقي، الموارد الطبيعية في أفريقيا: الفرص والإمكانيات ومصالح دول الخليج، مركز الخليج للأبحاث،2016/06/28، على الرابط:
https://araa.sa/index.php?view=article&id=3812:2016-06-28-12-12-10&Itemid=172&option=com_content

29. قريشي أسد سروار، التوسع في تقنيات الري محدودة النطاق لتحسين الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء، المركز الدولي للزراعة الملحية، يوليو2020، على الرابط:
https://www.biosaline.org/ar/projects/altws-fy-tqnyat-alry-mhdwdt-alntaq-lthsyn-alamn-alghdhayy-fy-afryqya-jnwb-alshra

30. هيئة الأمم المتحدة، انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا: ربع سكان القارة ليس لديه ما يكفي من الطعام، 2022/07/12، على الرابط:
https://news.un.org/ar/story/2022/07/1106622